

# أثر قواعد المنشأ العربية التفصيلية الغير المتفق عليها للسلع الزراعية على التبادل التجاري العربي البيني

يوسف خليل ابراهيم  
باحث دكتوراه  
قسم الاقتصاد، جامعة النيلين  
جمهورية السودان

## المستخلص

اتفقت الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قواعد المنشأ العامة بمقدار 40% منشأ عربي حين أن تتخذ الخطوات اللازمة لتطبيق اتفاق تفصيلي نهائي وإحلالها محل القواعد العامة المعمول بها حالياً لأغراض التبادل التجاري في إطار "البافتا" بعد فترة انتقالية تترك لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قطعت الدول الاعضاء شوطاً كبيراً في مجال الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وتبقى عددٌ من السلع التي وضعت في القائمة (2) والتي تشمل 17 بنداً سلعي للسلع الصناعية متوقف الاتفاق عليها عند الاتفاق على القائمة (3) للسلع الزراعية والتي تشمل 8 بنوداً سلعية تضمنت الدراسة محاور عدة حول إطار تحليلي حول السلع المدرجة في القائمة (3)، وتوصلت لمجموعة من الاستنتاجات منها أن قواعد المنشأ في غاية الأهمية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومشتقاتها، وأن مصلحة الدول العربية تقتضي أن تنظر لقواعد المنشأ من زاوية أوسع مع زاوية الرقابة على تدفقات التجارة الخارجية، وأن تشمل هذه النظرة الزاوية الخاصة بتشجيع الاستثمارات العربية، والاستثمارات المشتركة، وتوفير فرص العمل، وأهمية الاتفاق على قواعد المنشأ العربية التفصيلية من أجل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاستفادة من إزالة الرسوم الجمركية، وحيث أن التشدد في مجال قواعد المنشأ يؤثر على التقدم في إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، ويعرقل فإذ الصادرات العربية لأسواق الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتبين من الدراسة أن التجارة العربية في بنود القائمة (3) تعتبر محدودة بالنسبة للتجارة العالمية في هذه البنود، كما أن التجارة البينية العربية في بنود القائمة (3) لا تمثل سوى (2.7%) في المتوسط من إجمالي التجارة البينية العربية للفترة 2010 لغاية 2015، وأن الدول العربية التي تتبنى تطبيق قاعدة المتحصل عليها بالكامل للسلع الواردة بالقائمة (3) هي الدول التي تطبق رسوم جمركية مرتفعة على هذه السلع؛ لأن لديها صناعات محلية أعمق وتسمى لحماية.

الكلمات الدالة : سلع زراعية، تبادل تجاري، الاقتصاد.

## 1. المقدمة

تطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضمان اقتصار المزايا التفصيلية التي تقدمها للسلع ذات المنشأ العربي، ضرورة اتفاق الدول الأعضاء على قواعد للمنشأ، لتقنين حصول السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء على هذه المزايا التفصيلية، لذا اتفقت الدول الأعضاء على قواعد المنشأ العامة، وقطعت شوطاً كبيراً في مجال الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، ولكن لم تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن القواعد التفصيلية لعددٍ من السلع التي وضعت في القائمة (2) والقائمة (3)، وتم الاتفاق على إجراء مزيد من المفاوضات للتوصل إلى توافق بشأن قواعد المنشأ التفصيلية لهذه السلع.

### 1.1 أهمية الدراسة

تكم أهمية الدراسة من خلال استعراض مضمون القائمة (3) الواردة بتقرير وتوصيات اجتماعات لجنة قواعد المنشأ في جامعة الدول العربية والتأكيد عليها بهدف بيان أثر حجم السلع الزراعية الغير متفق عليها على حجم التجارة العربية البينية، والمكونة من السلع التالية وفقاً للبند الجمركي :<sup>1</sup>

تم في فبراير 1997م الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك في إطار تفعيل اتفاقية تيسير وتعمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في عام 1982م، دخلت الدول العربية في اتفاقيات للتجارة الحرة مع شركاء تجاريين آخرين على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية بالتوازي مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووقعت في هذا السياق على بروتوكولات للمنشأ، ومنها بروتوكولات المنشأ المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فيما يعرف بالمنطقة الأورو متوسطة، واتفاقية أعادير، واتفاقية الكوميسا، وقواعد المنشأ في إطار النظام المعمم للمزايا مع العديد من الدول والتي تستفيد منه بعض الدول العربية، وغيرها من الاتفاقيات.

المجلة الأكاديمية لجامعة نوزور، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/6/1

البريد الإلكتروني للباحث : yousif.khaleel@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

4. تقديم مقترحات وتوصيات حول القائمة (3) لتحقيق توافق بين الدول العربية بشأن قواعد المنشأ التفصيلية لبنود هذه القائمة.

5. تقديم حزمة من التوصيات لتعزيز التوافق بين الدول العربية بشأن قواعد المنشأ العربية بصفة عامة وقواعد المنشأ لبنود القائمة (3) بصفة خاصة، ولتسهيل التطبيق الفعال لقواعد المنشأ العربية والتنسيق بينها وبين قواعد المنشأ مع الشركاء التجاريين من غير الدول العربية.

#### 1. 4 منهج الدراسة

أُتبع المنهج التحليلي حيث تم تحليل بنود القائمة (3) للسلع الزراعية الغير متفق عليها ضمن جولات التفاوض في قواعد المنشأ العربية التفصيلية.

#### 2. الإطار العام للدراسة

##### 2. 1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمية الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية

تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن عدد الاتفاقيات التجارية العالمية التي وضعت موضع التنفيذ تجاوزت 253 اتفاقية في عام 2015م، وجاء هذا التوسع في هذه النوعية من الاتفاقيات من أجل تنمية التجارة بين الدول الأعضاء من خلالها، وتسهيل عمليات التصدير، وتوفير مزايا تنافسية للمصدرين، وجذب مزيد من الاستثمارات، وتسهيل الربط مع سلاسل الإنتاج والتوريد الإقليمية والعالمية، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتبادل المنافع بين دول الاتفاقية من خلال تقسيم الإنتاج والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة لدى كل دولة عضو بالاتفاقية. وقد شجع على انتشار اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية تعثر مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية في إطار مفاوضات جولة الدوحة للتنمية، ومن ثم تزايد تكثيف جهود الدول لتحرير التجارة على المسارات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية، وأصبحت هذه المسارات هي المفضلة لتحرير التجارة وانتقال عوامل الإنتاج<sup>2</sup>. وتؤكد التطورات الدولية في مجال تسارع وتيرة تحرير التجارة على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية على ضرورة التغلب على المعوقات التي مازالت تعرقل التقدم لعملية تحرير التجارة وانتقال عوامل الإنتاج والاستثمارات بين الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتشير العديد من الدراسات والمسوحات الميدانية إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تحرير التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ما يلي: <sup>3</sup>

1. ألبان وقشدة غير مركزة ولا محتوية على سكر مضاف أو على مواد تحلية أخرى (البند 0401).

2. منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه (البند من 1105 إلى 1109).

3. سيجق (غليظ أو رفيع) ومنتجات مماثلة من لحوم أو من أحشاء وأطراف أو من دم حيواني، محضرات غذائية أساسها هذه المنتجات (البند 1601).

4. محضرات لحوم وخلصات وأسالك وقشريات وأصناف أخرى محفوظة (البند من 1602 إلى 1605).

5. سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كإوياً، بحالته الصلبة (البند 1701) وتم حذف (البند 1702) ودججه في (البند 1701).

6. جزء أول : عجائن غذائية تحتوي على لحوم 20% أو أقل، جزء ثانٍ : عجائن غذائية (كامل البند) (1902).

7. عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر غير مختمر وغير مضاف إليه مشروبات روحية، وإن أضيف إليه سكر أو مواد تحلية أخرى (البند 2009).  
مياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو منكهة، ومشروبات أخرى غير كحولية، عدا عصائر الفواكه والخضر الداخلة في البند 2009 (البند 2202).

#### 1. 2 مشكلة الدراسة

تعتبر نسبة 7% اجمالي التجارة العربية البينية للسلع الزراعية الغير متفق عليه في اطار قواعد المنشأ التفصيلية العربية عائق للاتفاق النهائي في اتفاق قواعد المنشأ العربية.

#### 1. 3 أهداف الدراسة

1. المساهمة في بناء فهم مشترك بين الدول العربية حول قواعد المنشأ وأهميتها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وأهمية انتصاف هذه القواعد بالمرونة والتبسيط في ضوء التجارب الدولية.

2. تقديم إطار تحليلي حول السلع المدرجة في القائمة (3) من قواعد المنشأ التفصيلية العربية، في ضوء المعلومات والإحصائيات، وأية بيانات يتم تقديمها من الدول الأعضاء.

3. استقراء الآثار التطبيقية المحتملة لأي من قواعد المنشأ التفصيلية المقترحة على الدول الأعضاء.

1. عدم الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية، وعدم الاتفاق على قواعد المنشأ العربية التفصيلية لعددٍ من السلع الزراعية.
2. ارتفاع تكاليف النقل بين الدول العربية مما يؤثر على أسعار السلع المتبادلة ومن ثم عدم التزام بعض الدول العربية بتطبيق الإعفاء الجمركي الكامل للسلع العربية.
3. الصعوبات الفنية والمواصفات القياسية، وغيرها من القيود غير الجمركية التي تحد من فوائدها إزالة التعريفات الجمركية، مثل القيود المالية، وقيود التراخيص، والسيطرة الجدلوان (1) و (2).
4. يضاف لما سبق ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير، والوقت والمستندات والتوقعات اللازمة للتصدير والاستيراد وغيرها من المعوقات، ويوضح هذه المعوقات الجدولان (1) و (2).

جدول (1): مؤشرات تكلفة التجارة عبر الحدود في الدول العربية عام 2017م

تكلفة الاستيراد (استيفاء الوثائق)	تكلفة الاستيراد (الامتثال للحدود)	تكلفة التصدير (استيفاء الوثائق)	تكلفة التصدير (الامتثال للحدود)	(التكلفة بالدولار) البوالة
400	466	374	593	الجزائر
130	397	211	47	البحرين
93	675	124	651	جزر القمر
100	1209	95	944	جيبوتي
1000	554	100	258	مصر
900	644	1018	1018	العراق
30	181	16	131	الأردن
332	646	191	602	الكويت
135	695	100	410	لبنان
60	637	50	575	ليبيا
400	582	92	749	موريتانيا
116	228	107	156	المغرب
20	354	107	223	سلطنة عمان
617	754	15	382	قطر
390	779	105	264	السعودية
300	952	350	495	الصومال
420	1093	428	950	السودان
742	828	725	1113	سوريا
144	596	200	469	تونس
283	678	178	462	الإمارات
200	--	288	196	فلسطين

المصدر: البنك الدولي. Doing Business, 2017.

جدول (2): مؤشرات سهولة إجراءات التجارة عبر الحدود في الدول العربية عام 2017م

عدد الأيام اللازمة للاستيراد (باليوم)	عدد الأيام اللازمة للتصدير (باليوم)	البوالة
327	118	الجزائر
54	71	البحرين
70	51	جزر القمر

عدد الأيام اللازمة للتصدير (باليوم)	عدد الأيام اللازمة للاستيراد (باليوم)	الدولة
109	78	جيبوتي
48	240	مصر
69	131	العراق
38	75	الأردن
72	215	الكويت
96	180	لبنان
72	79	ليبيا
72	84	موريتانيا
19	106	المغرب
52	70	سلطنة عمان
30	88	قطر
69	228	السعودية
44	85	الصومال
162	144	السودان
84	141	سوريا
50	80	تونس
27	54	الإمارات
74	2	فلسطين

المصدر : البنك الدولي . Doing Business, 2017.

والملاحظ من الجدولين السابقين ارتفاع تكاليف التصدير والاستيراد في الدول العربية، وكذلك طول الوقت اللازم للتصدير والاستيراد، وذلك مقارنة بالدول التي حققت إنجازات كبيرة في مجال تسهيل التجارة عبر الحدود، والتي يوضحها الجدولان (3) و (4).

جدول (3) : مؤشرات تكلفة التجارة عبر الحدود في بعض الدول عام 2017م (التكلفة بالدولار)

الدولة	تكلفة التصدير (الامتثال للحدود)	تكلفة التصدير (استيفاء الوثائق)	تكلفة الاستيراد (الامتثال للحدود)	تكلفة الاستيراد (استيفاء الوثائق)
نيوزيلندا	0	0	0	0
كندا	167	156	172	163
هونغ كونج	282	57	266	57
مقدونيا	103	45	150	50
أذربيجان	214	300	423	200

المصدر : البنك الدولي . Doing Business, 2017.

جدول (4) : مؤشرات سهولة إجراءات التجارة عبر الحدود في بعض الدول عام 2017م

الدولة	عدد الأيام اللازمة للتصدير (باليوم)	عدد الأيام اللازمة للاستيراد (باليوم)
نيوزيلندا	0	0
كندا	2	2
هونغ كونج	19	19
مقدونيا	9	8
أذربيجان	29	30

المصدر : البنك الدولي . Doing Business, 2017.

ومن ثم فإن سرعة التغلب على هذه المعوقات في الدول العربية باتت أمراً ملحاً، لأسواق الدول الأعضاء بالاتفاقية، وزيادة قدرتها على منافسة السلع غير العربية التي وكذلك هناك ضرورة للانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لتسهيل نفاذ السلع العربية تزامم السلع العربية في أسواق الدول الأعضاء أو التي تحصل على مزايا تفضيلية في

المحلية، أو التي تطبقها مع الشركاء التجاريين من غير الدول العربية، وأن تعكس قواعد المنشأ العربية التفصيلية مصالح الدول العربية منفردة ومجمعة، وتساهم في تنشيط التجارة العربية البينية، وأن توجد إطاراً فعالاً للتفاوض عندما تواجه صادرات أي دول عربية قواعد منشأ في دولة عربية أخرى تتسبب في عوائق غير ضرورية للتجارة.

## 2.2 العوامل التي تعزز فرص الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية العربية

### 2.2.1 تحقيق الفهم المشترك بشأن دور قواعد المنشأ العربية لتنمية التجارة والاستثمارات؛<sup>6</sup>

من الملاحظ أن أهم أسباب عدم اتفاق الدول العربية على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع في القائمتين (2)، (3) هو عدم وجود فهم مشترك لدى الدول العربية بشأن قواعد المنشأ ودورها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، والملاحظ من المواقف التفاوضية للدول العربية بشأن بنود القائمة (3) ما يلي :

2.2.1.1 إن بعض الدول العربية قد تنظر لقواعد المنشأ على أنها مجرد آلية للرقابة على تدفق التجارة السلعية، وآلية لمنح المزايا التفضيلية المتفق عليها في اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع الدول الأخرى ومنها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثم تتجه للتشدد في هذه القواعد للحد من نفاذ صادرات الأطراف الأخرى لأسواقها لحماية المنتجين المحليين والحفاظ على حصيلتها من الرسوم الجمركية والحد من العجز في موازينها التجارية.

2.2.1.2 إن بعض الدول العربية قد تقلل من خطورة وأضرار التساهل في تطبيق قواعد المنشأ على الدول الأعضاء الآخرين في اتفاقية التجارة الحرة العربية طالما كان هذا التساهل يساعدها على التصدير لأسواق هذه الدول، ومن ثم فهي تؤيد استخدام قواعد للمنشأ متساهلة أكثر من اللازم وتناسب ظروفها الإنتاجية التي تتسم بضعف القيمة المضافة في المنتجات والاعتماد على إعادة التصدير لمنتجات مستوردة من دول أخرى بعد إجراء عمليات بسيطة عليها غير كافية لإكسابها صفة المنشأ.

2.2.1.3 إن بعض الدول العربية قد لا تعينها قواعد المنشأ لبعض السلع؛ لأنها لا تنتجها محلياً وتعتمد على الاستيراد بشكل أساسي لتوفير احتياجاتها منها، ولكنها قد تميل لتأييد قواعد منشأ متشددة لهذه السلع من باب التحوط للمستقبل ومن أجل الإبقاء على الفرصة قائمة لإنشاء صناعات محلية تنتج هذه السلع في المستقبل، كما أن هذه الدول قد تميل لتبني قواعد منشأ معينة لمجرد دعم ومساندة دولة عربية أخرى في إطار ما يعرف بسياسة الاستقطاب في إطار المفاوضات. والمؤكد أن كل هذه المواقف

أسواق الدول العربية أكثر من التي تحصل عليها السلع العربية. في حالة عدم التغلب على مشكلة قواعد المنشأ ستظل كفاءة التجارة البينية العربية منخفضة ودون المستوى المطلوب، وستقل فرص الاستفادة من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء لتشجيع تدفق السلع ورؤوس الأموال بين أسواق هذه الدول، وهذا قد يدفع الشركات والاستثمارات العاملة في الدول العربية لنقل أعمالها خارج الدول العربية، ووضع المستثمر الأجنبي والعربي في موقف متردد عند التفكير في الاستثمار بالدول العربية<sup>4</sup>. ويتطلب التوصل إلى اتفاق عربي حول قواعد المنشأ التفصيلية لبعض السلع الزراعية المدرجة بالقائمة (3) أن تأخذ الدول العربية في اعتبارها ما جاء في اتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية والتي تلتزم به الدول العربية أمام دول العالم الأعضاء بالمنظمة ومنها الدول العربية، وخاصة ما يلي :<sup>5</sup>

أ. عدم استخدام قواعد المنشأ كوسيلة لتقييد التجارة في سلعة أو سلع معينة (عدم التعسف في استخدام قواعد المنشأ لتقييد حرية التجارة).

ب. عدم استخدام قواعد المنشأ كوسيلة لتقييد الواردات من دولة معينة (عدم التمييز).

ت. عدم التسبب في إحداث تأثيرات سلبية على التجارة، مع عدم وضع شروط لعملية التصنيع.

ث. ألا تكون قواعد المنشأ متشددة عن تلك التي تطبق مع الدول غير الأعضاء أو تلك المستخدمة لإثبات منشأ السلع المحلية.

ويتطلب الأمر أيضاً أن تأخذ في اعتبارها ما جاء في المواد 9، 10، 11 من قواعد المنشأ العامة العربية والتي تؤكد على ما يلي :

ج. أن لا تمثل الإجراءات التنفيذية المتصلة بقواعد المنشأ الوطنية التي تضعها الدول العربية قيوداً على التبادل التجاري فيما بينها.

ح. يجب ألا يؤدي تطبيق قواعد المنشأ العربية في حد ذاتها إلى إيجاد آثار تقييدية أو مشوهة للتجارة العربية أو مخلة بها، وأن لا تفرض شروطاً صارمة غير ضرورية أو تتطلب الإيفاء بشرط معين لا يتعلق بالتصنيع كشرط أساسي لتحديد بلد المنشأ.

خ. أن تطبق قواعد المنشأ الخاصة بكل دولة عربية بطريقة متسقة وموحدة ومنصفة ومعقولة. وهذه النقاط توضح أهمية عدم استخدام الدول العربية قواعد المنشأ لتقييد التجارة العربية البينية أو لتقييد التجارة مع دولة عربية بعينها، وألا تكون قواعد المنشأ العربية أكثر تشدداً من قواعد المنشأ التي تطبقها الدول العربية لإثبات منشأ السلع

العربية للمنافسة في الأسواق العربية، وكذلك الدخول لأهم وأكبر الأسواق العالمية وخاصة أسواق الدول التي بينها وبين الدول العربية اتفاقيات للتجارة الحرة، لأن ذلك سيكون أكبر حافز للمستثمرين لإقامة مشاريعهم وتوطين استثماراتهم في الدول العربية. ويؤكد على أهمية هذا المطلب أن التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية ما زالت محدودة برغم كل الاتفاقيات والجهود المبذولة في إطار التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك، والمؤكد أن هذا الوضع لا يلي الطموحات لكل الدول العربية، وهذا يؤكد على أهمية تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة التي تتوفر لها أكبر قدر من مدخلات الإنتاج المنتجة في الدول العربية، بحيث يمكن الاستفادة من الحجم الهائل للأسواق العربية وأسواق الشركاء التجاريين.<sup>7</sup>

## 2.2. التنسيق بين قواعد المنشأ العربية وقواعد المنشأ الأورو متوسطية لتوسيع نطاق تراكم المنشأ في الدول العربية<sup>8</sup>

من الملاحظ أن قواعد المنشأ العربية تقوم على غرار الصيغة القياسية المستخدمة من قبل الاتحاد الأوروبي من حيث التعريفات والمنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل ومعايير المنشأ والتراكم وغيرها، والسؤال الهام هنا هل يجب تطبيق قواعد المنشأ المتشابهة في كل النقاط مع قواعد المنشأ المستخدمة من قبل الاتحاد الأوروبي والذي توجد بينه وبين معظم الدول العربية اتفاقيات تجارية ومن ثم قواعد المنشأ التفضيلية. ورغم أن بعض الدول العربية تؤيد هذا التوجه إلا أن بعض الدول العربية الأخرى ترى أن القواعد المستخدمة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي قواعد مقيدة وصعبة ولا يمكن تطبيقها في الدول الناشئة مثل الدول العربية. ومن هنا فإن الأفضل هو إتباع قواعد المنشأ تكون أسهل للمصنعين والمصدرين حتى يحصلوا على المنشأ التفضيلي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك عند التصدير للاتحاد الأوروبي والدول الأخرى في المنطقة الأورومتوسطية، ومن ثم يمكن لقواعد المنشأ العربية أن تتكيف بشكل أفضل مع إجراءات التصنيع والمتطلبات الصناعية والتجارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولا شك أن الدول العربية المتوسطية تواجه تحدٍ كبير وهو توفيق التزاماتها تجاه العالم العربي مع التزاماتها تجاه أوروبا والدول الأورومتوسطية، والتحدي يتمثل في هل تتبع القواعد الأوروبية أم تهيئتها بما يتوافق مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن المعروف أن الاختيار بين هذين البديلين يخضع لأمر اقتصادية وسياسية وفق ما تراه الدول العربية. ومن ثم هناك أهمية للتنسيق بين قواعد المنشأ المختلفة التي تطبقها الدول العربية في علاقتها التجارية البينية وفي علاقتها مع الشركاء التجاريين الآخرين،

تفتقد للشمول وتخلق حالة من عدم الفهم المشترك بين الدول العربية حول قواعد المنشأ، ومن ثم تكون النتيجة غياب الاتفاق حول قواعد المنشأ التفضيلية لهذه السلع، ولذلك من المهم التأكيد على ضرورة إدراك جميع الدول العربية أنه بموجب اتفاقية التجارة الحرة يتم تخفيض أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية والعوائق الأخرى، وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، سواء من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية أو من الدول غير الأعضاء، وتأتي الاستثمارات إلى الدول الأعضاء من أجل الإنتاج في دول الاتفاقية والتصدير منها لأسواق الدول الأعضاء الأخرى، والاستفادة من المزايا التفضيلية التي تقدمها الاتفاقية للمنتجات ذات المنشأ في الدول الأعضاء، ومن ثم فإن تبسيط قواعد المنشأ تعمل على إتاحة فرص جديدة للمشاركة واتفاقيات العمل الأخرى التي تسهل تدفق السلع ورؤوس الأموال، ومن ثم سهولة انتقال التقنية والمعرفة والخبرة التي يمكن أن تساهم مرة أخرى في جعل البضائع والخدمات أكثر قدرة على المنافسة في أسواق دول الاتفاقية وفي أسواق التصدير الأخرى. كما أنه من المعروف أن اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار هي اتفاقيات دولية تبرم بين دولتين أو أكثر (الأطراف المتعاقدة) على المستويات الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف لتنظيم المسائل المرتبطة بالاستثمار الدولي، بهدف التشجيع والحماية والتحرير للاستثمارات الأجنبية داخل إقليم الدول المضيفة للاستثمار، وتتركز الأهداف الرئيسية لاتفاقيات الاستثمار الدولية في إيجاد الإطار المشجع للاستثمار الأجنبي باعتبارها جزءاً هاماً من استراتيجية الترويج للاستثمارات الخاصة بالدولة، والذي يتضمن قيام كل دولة بتشجيع وتيسير استثمارات مستثمري الدولة الأخرى داخل إقليمها، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الاستثمار، وتشجيع ودعم أنشطة الترويج للاستثمار، وتوفير الحماية لحقوق المستثمرين الأجانب واستثماراتهم، ومنح المستثمرين الأجانب واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة للمستثمرين الوطنيين. والملاحظ أن هذه المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات تكون بلا قيمة إذا لم تتمكن منتجات هذه الاستثمارات من المنافسة في الأسواق المحلية والمنافسة عند التصدير إلى أسواق الدول الأخرى، لأنها لا تحصل على المزايا التفضيلية التي تحصل عليها منتجات الاستثمارات الأخرى بسبب قواعد المنشأ، ومن ثم فإن تبسيط قواعد المنشأ يعمل على تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن ثم توفير فرص عمل حقيقية، وتشجيع وتسهيل تدفق التجارة بين الدول الأطراف في اتفاقية التجارة الحرة. وفي ضوء ما سبق فإن الدول العربية يمكنها من خلال تبسيط قواعد المنشأ العربية توفير البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار، وإتاحة المجال للمنتجات

الأورومتوسطية المعتمدة على التغيير الجوهري للمنتجات وليس على القيمة المضافة كأساس لتحديد المنشأ، فضلاً عن أنه في الحالات التي يستخدم فيها أسلوب القيمة المضافة لإثبات المنشأ فإن النسبة لا تكون ثابتة، كما أنها تفوق في بعض الأحيان نسبة 40% التي تحددها قواعد المنشأ العربية. هذا بجانب اختلاف أسلوب حساب القيمة المضافة بين الحالتين. والملاحظ أيضاً أن قواعد المنشأ الأوروبية يتم صياغتها في بعض الأحيان لتحديد أهداف معينة للفئات المستفيدة، لذلك فإنه من المنتظر أن ينتج عنها آثار تشويهية على التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي وشركائه المختلفين، علاوة على أن الاتحاد الأوروبي يواجه انتقاداً شديداً يتعلق بحجب شركائه التجاريين عن المشاركة في عملية إعادة صياغة قواعد المنشأ، حيث أن هذا الحق مكفولاً فقط للاتحاد الأوروبي ولا تستطيع أي من القوى المرتبطة بالاتحاد بعلاقات تجارية مناقشة هذه القواعد أو محاولة تعديلها بما يتناسب مع ظروفها الخاصة. كما أن ارتفاع درجة تعقيد قواعد المنشأ الأوروبية يؤدي إلى آثار سلبية على زيادة تدفقات السلع بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية غير أن هذا التعقيد قد يؤدي إلى منع حدوث تحويل للتجارة، ولا يمكن توقع الأثر النهائي لذلك إلا من خلال الواقع العملي، حيث أن اتفاقيات المشاركة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية تؤدي إلى خلق نوع من التخصصية بين الشركات العاملة في هذه الدول، مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد وقدرة أكبر على التصدير لدول الاتحاد الأوروبي، وزيادة قدرة هذه الشركات على الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لها، ومن ثم فإن تطبيق قواعد صارمة وبالغة التعقيد لتحديد منشأ السلع المختلفة سيؤدي إلى تخفيض المكاسب المتوقعة من اتفاقيات المشاركة فضلاً عن تبيد جهود هذه الدول في مجال تحرير التجارة، حيث أن شدة تعقيد قواعد المنشأ ستؤدي في النهاية إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات العاملة في الدول العربية بدلاً من تكاملها لتحقيق أرباح أكثر لكافة هذه الشركات. وفي ضوء ذلك فإن التنسيق بين قواعد المنشأ العربية والأوروبية من أجل تعظيم الفائدة المتوقعة من هذه الاتفاقيات يكتسب أهمية كبيرة، حيث سيؤدي اختلاف قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين أطراف مختلفة إلى انخفاض درجة الاستفادة من هذه الاتفاقيات، والدليل على ذلك أن المنتجات التي تكتسب المنشأ الأوروبي في إطار اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق ووسط أوروبا تصبح غير قادرة على إثبات المنشأ وفقاً للقواعد المتضمنة في اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع دول المغرب العربي، علماً أنه يترتب على ذلك صعوبة قيام المنشآت

وذلك لأن تعظيم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية يستلزم توحيد وتنسيق هذه القواعد المتضمنة في اتفاقية التجارة الحرة العربية مع تلك المتضمنة في اتفاقيات المشاركة الشائبة العربية مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن التراكم متعدد الأطراف في إنتاج السلع والمنتجات الصناعية العربية يؤدي بصفة عامة إلى زيادة استفادة الدول العربية من قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقية المشاركة الأوروبية مع الدول العربية، فضلاً عن المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويؤدي تطبيق هذا التراكم إلى زيادة قدرة المنتجات العربية على اكتساب المنشأ بشكل أكثر كفاءة ودون أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج. ومن المفترض أن يهدف هذا التنسيق إلى تخفيض تكلفة تطبيق قواعد المنشأ بصفة عامة، خاصة إذا كان هناك أكثر من مجموعة من هذه القواعد في حالة الانضمام لأكثر من منطقة تجارة حرة، ومنع تضارب قواعد المنشأ المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تطبيق هذه القواعد، إضافة إلى صعوبة قيام المنشآت العربية بالتصدير في ظل هذا التضارب، مما قد يجعلها تقرر في النهاية الإنتاج للسوق المحلي فقط، ومن المتوقع أن يؤدي التراكم المتعدد إلى تعظيم الفائدة من ميزة التراكم الذي يستهدف في الأساس تخفيض الآثار السلبية لقواعد المنشأ الصارمة التي تفرضها اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، والوصول التدريجي إلى التراكم الكامل بين كافة الدول العربية الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن التراكم الكامل يسمح بحساب العمليات التصنيعية المختلفة التي تتم في كافة الدول بشرط إجراء كافة العمليات الإنتاجية اللازمة لاكتساب المنشأ من دولة واحدة، وبدون ذلك لا تدخل هذه العمليات في حساب قواعد المنشأ التراكمية، بمعنى أنه في ظل التراكم متعدد الأطراف لا بد من استكمال كافة الشروط التي تمكن من اكتساب المنشأ في الدولة التي تم إنتاج المدخلات فيها من قبل حتى يسمح بتطبيق التراكم متعدد الأطراف، مع العلم أن هذه الشروط تعد ضرورية ولكنها ليست كافية، حيث أن هناك عوامل أخرى قد تساهم بإيجابية في تعظيم الاستفادة من التكامل بين هذه الدول. ومن الملاحظ أن هناك آثاراً لقواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يتضح من استعراض قواعد المنشأ الأوروبية - العربية ومقارنتها بقواعد المنشأ العربية أن هناك وضوحاً وسهولة في قواعد المنشأ العربية مقارنة بقواعد المنشأ الأوروبية، ولذلك تواجه قواعد المنشأ الأورومتوسطية عدة انتقادات أهمها أنها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد حيث يصعب التنبؤ بها. كما يلاحظ أن قواعد المنشأ العربية تختلف عن نظيراتها

في ضوء نتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن لمساعدة دول المنطقة لمواجهة تبعات الأزمة السورية، وتنفيذ الدول الغربية والعربية التزاماتها المعلنة خلال المؤتمر لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة والتي تستقبل أعداداً كبيرة من النازحين واللاجئين السوريين، تم توقيع قرار بين الأردن والاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 يوليو 2016، يتضمن قيام الاتحاد الأوروبي بتبسيط قواعد المنشأ أمام الصادرات ذات المنشأ الأردني المصنعة في عدد من المناطق والمدن الصناعية والمناطق النجمية في الأردن، لتمنح غالبية المنتجات الصناعية الأردنية فرصة الوصول إلى السوق الأوروبية، وسوف يساهم القرار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق المزيد من فرص العمل للأردنيين، لاسمياً في المناطق ذات الكثافة السكانية ومستوى المعيشة المنخفض، حيث تم التبسيط على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (8).

المختلفة بالمنافسة في أكثر من سوق خارجية واحدة من خلال تصدير نفس المنتجات، حيث أن هذه المنتجات تتمتع بالمعاملة التفضيلية في السوق الذي تتحقق فيه قواعد المنشأ، بينما لا تحصل على نفس المعاملة التفضيلية في السوق الذي يطبق قواعد مختلفة لإثبات المنشأ، وبالتالي ارتفاع تكلفة تطبيق قواعد المنشأ المختلفة المتضمنة في اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف. ولذلك فإن التنسيق بين قواعد المنشأ المختلفة سيؤدي إلى تيسير عملية التراكم في حالة سماح الاتحاد الأوروبي بتضمينه اتفاقيات المشاركة مع الدول العربية، وسيلعب التراكم دوراً أساسياً في تخفيف ومنع الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق قواعد صارمة للمنشأ كما هو الحال بالنسبة لقواعد المنشأ الأوروبية.<sup>9</sup>

### 2. 2. 3 إدخال عنصر العمالة العربية كمحفز لتعظيم الاستفادة من قواعد المنشأ العربية

جدول (8) : تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي

قاعدة إكساب المنتج صفة المنشأ قبل التبسيط	قاعدة إكساب المنتج صفة المنشأ بعد التبسيط
عمليات تصنيعية محددة أو نسبة مواد أجنبية لا تتجاوز 50% كحد أقصى من سعر المنتج تسليم عند باب مصنع.	تغيير البند الجمركي أو تحديد نسبة استخدام المواد الأجنبية لا تتجاوز 70% كحد أقصى من سعر المنتج تسليم عند باب مصنع.
ستحصل المصانع الأردنية المستفيدة من تبسيط قواعد المنشأ على مزيد من التسهيلات عند التصدير للاتحاد الأوروبي في حالة توظيف هذه المصانع عمالة من اللاجئين السوريين بنسبة لا تقل عن 15% من إجمالي موظفي المصنع الواحد خلال السنة الأولى والثانية، ووصول هذه النسبة إلى ما لا يقل عن 25% من بداية العام الثالث.	

1. المصدر : من إعداد الباحث بالرجوع للموقع الإلكتروني : وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردنية

<http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39>

خلال المقايضة بين تسهيل تدفق السلع وتسهيل انتقال العمالة بين الدول العربية، ولا شك أن هذه المقايضة ستحقق زيادة لها فائدة متبادلة في انتقال السلع وانتقال العمالة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ت. منح تسهيلات ومزايا إضافية في مجال قواعد المنشأ لمنتجات الاستثمارات الخاصة بكل دولة عربية في الدول العربية الأخرى عند دخول هذه المنتجات إلى سوق هذه الدولة، لأن جزءاً من عوائد هذه المزايا الإضافية سيعود على مستثمري هذه الدولة في الدول العربية الأخرى.

### 2. 2. 3 تحليل التجارة العالمية في بنود القائمة (3) ومساهمة الدول العربية فيها

تشير البيانات الدولية المنشورة عن التجارة الدولية لبنود القائمة (3) إلى الآتي :

1. بلغ إجمالي الواردات العالمية من بنود القائمة (3) خلال الفترة 2010 - 2015 حوالي (140) مليار دولار، مثلت الواردات العربية منها خلال نفس الفترة حوالي (3.10) مليار دولار، تمثل حوالي (4.7%) من إجمالي الواردات العالمية منها.

وفي ضوء هذه المميزات التي توفرها قواعد المنشأ الأورو متوسطية للمصانع التي تقوم بتشغيل العمالة السورية، يمكن للدول العربية الدخول في مفاوضات متعلقة بشأن الربط بين تبسيط وتسهيل قواعد المنشأ العربية وتشغيل العمالة العربية في مختلف الدول العربية، وذلك من خلال الآتي :

أ. منح تسهيلات ومزايا في مجال قواعد المنشأ لمنتجات المصانع العربية التي توظف نسبة معينة من عمالة الدول العربية الأقل نمواً والدول العربية التي تمر بظروف اقتصادية صعبة وترتفع نسب البطالة بها.

ب. منح تسهيلات ومزايا في مجال قواعد المنشأ لمنتجات المصانع العربية التي توظف نسبة معينة من عمالة الدول العربية بصفة عامة، وهو ما سيدفع على إحلال العمالة العربية محل العمالة غير العربية في الدول العربية المستوردة للعمالة، وهذا سيفتح باباً غير تقليدي لتحقيق حرية نسبية في انتقال العمالة بين الدول العربية، وتحقيق منفعة اقتصادية متبادلة بين الدول العربية المصدرة للعمالة والدول العربية المستوردة للعمالة من



جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث حصتها في حجم الواردات العربية من بنود القائمة (3) بمبلغ حوالي (7.1) مليار دولار، مثلت حوالي (2.1%) العالمية، و حوالي (8.10%) من إجمالي الواردات العربية من بنود القائمة (3) خلال نفس الفترة، وتلتها الجزائر، ومصر، والسودان والعراق، وهو ما يوضحه الجدول رقم بنود القائمة (3) خلال الفترة من 2010 - 2015م. وجاءت بعد السعودية، الإمارات (9).

جدول (9) : الواردات العالمية والعربية من سلع القائمة (3) للفترة 2010 - 2015 (القيمة بالآلاف دولار)

النسبة المستوردة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط	المتوسط بالنسبة للعالم (%)	المتوسط بالنسبة للدول العربية (%)
العالم	11894843	15189508	14643916	14784542	14675470	13025377	14035609	100	
الدول العربية	8008780	9748056	11208458	11010531	11895361	10029686	10316812	7.4	100
السعودية	1617879	1766361	1569501	2037591	1855753	1535918	1730501	1.2	16.8
الإمارات			1487275	1770597	2104473	1302757	1110850	0.8	10.8
الجزائر	731154	1214198	1096392	1017841	991916	824556	979343	0.7	9.5
مصر	667858	1159573	1213475	506782	674059	800542	837048	0.6	8.1
السودان	422394	445514	474577	588600	456010	551468	489761	0.3	4.7
العراق					519960	539495	176576	0.1	1.7
الكويت	380118	472082	444047	403135	406716	511762	436310	0.3	4.2
المغرب	459210	670278	661931	519999	432807	411095	525887	0.4	5.1
ليبيا	329797	347945	660363	675224	559754	407840	496821	0.4	4.8
الأردن	363886	384625	443827	421301	439390	401067	409016	0.3	4.0
البنين	491481	669860	670150	623180	865553	382085	617052	0.4	6.0
سلطنة عُمان	298714	313703	338132	352598	372931	372256	341389	0.2	3.3
قطر	200527	216594	270568	282387	296385	331702	266361	0.2	2.6
الصومال	160946	193727	303723	272280	318025	272953	253609	0.2	2.5
البحرين	162925	187926	207239	195074	237578	268916	209943	0.1	2.0
لبنان	355414	395013	359709	367921	368931	264410	351900	0.3	3.4
تونس	228868	383348	268538	237698	240731	216664	262641	0.2	2.5
موريتانيا	74594	52128	49767	52735	43928	207338	80082	0.1	0.8
سوريا	850686	585043	371908	348995	410602	183391	458438	0.3	4.4
فلسطين	116903	133270	119814	140167	141459	144429	132674	0.1	1.3
جيبوتي	81895	145658	187155	189252	142532	77408	137317	0.1	1.3
جزر القمر	13531	11210	10367	7174	15868	21634	13297	0.01	0.1

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من <http://www.trademap.org>

ومن تفاصيل الواردات العربية من كل بندٍ من بنود القائمة (3) يلاحظ الآتي<sup>10</sup> :

**ث. البند (1107) : (منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه)**

1. بلغت قيمة الواردات العالمية من البند (1107) حوالي 1.4 مليار دولار كتوسط للفترة 2010 - 2015م، وبلغت قيمة الواردات العربية منه حوالي (5.32) مليون دولار، ومثلت حوالي (0.8%) من إجمالي الواردات العالمية منه في المتوسط لنفس الفترة.
2. جاءت الجزائر في المرتبة الأولى عربياً من حيث الواردات من هذا البند، حيث بلغت واردتها في المتوسط حوالي (4.15) مليون دولار، وتمثل حوالي (0.4%) من إجمالي الواردات العالمية منه، وتمثل حوالي (47.4%) من إجمالي الواردات العربية من هذا البند كتوسط خلال الفترة 2010 - 2015 م، تليها كل من تونس، والمغرب، والسودان، ولبنان، وحبوبي.

**ج. البند (1108) : (منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه)**

1. بلغ إجمالي قيمة واردات العالم من البند (1108) حوالي (7.3) مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 2010 - 2015، وبلغت قيمة الواردات العربية حوالي (7.98) مليون دولار، مثلت حوالي (2.7%) من إجمالي الواردات العالمية منه كتوسط خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث الواردات العربية لهذا البند بمبلغ حوالي (1.16) مليون دولار، تمثل حوالي (0.4%) من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند، وحوالي (16.3%) من الواردات العربية منه خلال نفس الفترة، تليها كل من الإمارات ومصر والعراق والأردن وسوريا.

**ح. البند (1109) : (منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه)**

1. بلغ إجمالي قيمة واردات العالم من البند (1109) حوالي (3.1) مليار دولار كتوسط للفترة 2010 - 2015 م، في حين بلغ إجمالي الواردات العربية منه حوالي 3.12 مليون دولار، تمثل حوالي 1% من إجمالي الواردات العالمية منه كتوسط لنفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت واردتها حوالي (3.7) مليون دولار، تمثل حوالي (0.6%) من إجمالي الواردات العالمية منه، وحوالي (59.2%) من إجمالي الواردات العربية منه في المتوسط خلال نفس الفترة، وتلتها كل من مصر، والإمارات، والكويت، وسلطنة عُمان.

**أ. البند (0401) : (البن وقشدة غير مركزة ولا محتوية على سكر مضاف أو على مواد تحلية)**

1. بلغت الواردات العالمية من البند (0401) حوالي (2.8) مليار دولار كتوسط خلال الفترة 2010-2015م، وأما الواردات العربية من هذا البند فقد بلغت حوالي (9.448) مليون دولار تمثل حوالي (5.4%) من إجمالي واردات العالم منه خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند بمبلغ حوالي (8.84) مليون دولار بنسبة (1%) من إجمالي الواردات العالمية كتوسط خلال هذه الفترة، وحوالي (18.9%) من إجمالي الواردات العربية من هذا البند خلال نفس الفترة، تليها الإمارات والكويت والعراق وسلطنة عُمان.

**ب. البند (1105) : (منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه)**

1. أما قيمة الواردات العالمية من البند (1105) فقد بلغت حوالي 6.0 مليار دولار كتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، في حين بلغت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي (1.43) مليون دولار، بنسبة (7%) من إجمالي واردات العالم منه خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند بمبلغ حوالي (7.5) مليون دولار بنسبة (0.9%) من إجمالي الواردات العالمية منه، و(13.1%) كتوسط من إجمالي الواردات العربية خلال نفس الفترة، تليها سلطنة عُمان والجزائر والإمارات ولبنان،

**ت. البند (1106) : (منتجات أخرى من الحبوب والبقول ونحوه)**

1. قدرت قيمة الواردات العالمية من البند (1106) بحوالي (401) مليون دولار كتوسط خلال الفترة 2010 - 2015 م. أما قيمة الواردات العربية من هذا البند فقد بلغت حوالي (8.32) مليون دولار في المتوسط خلال نفس الفترة، ومثلت حوالي (8.2%) من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند خلال هذه الفترة.
2. جاءت قطر في المرتبة الأولى من حيث الواردات العربية من هذا البند خلال نفس الفترة، حيث بلغت واردتها حوالي 6.2 مليون دولار، تمثل نسبة 1.6% من إجمالي الواردات العالمية، وحوالي 19% من إجمالي الواردات العربية من هذا البند خلال نفس الفترة، تليها السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عُمان،

إجمالي الواردات العالمية منه، وحوالي (17.9%) من إجمالي الواردات العربية كمتوسط خلال هذه الفترة، وتلتها كل من الكويت، وقطر، والبحرين.

ر. البند (1604): (محضرات لحوم وخلصات وأسماك وقشريات وأصناف أخرى محفوظة)

1. بلغ إجمالي قيمة الواردات العالمية من البند (1604) حوالي (9.14) مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وبلغت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي (845) مليون دولار سنوياً كمتوسط خلال نفس الفترة، وتمثل حوالي (7.5%) من إجمالي الواردات العالمية خلال نفس الفترة.

2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (198) مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010 - 2015م، وتمثل حوالي (3.1%) من إجمالي الواردات العالمية، وحوالي (23.5%) من إجمالي الواردات العربية، وتلتها كل من مصر، وليبيا، والإمارات، والأردن، ولبنان.

ز. البند (1605): (محضرات لحوم وخلصات وأسماك وقشريات وأصناف أخرى محفوظة)

1. قدرت قيمة الواردات العالمية من البند (1605) حوالي (4.8) مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، في حين قدرت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي (9.25) مليون دولار سنوياً كمتوسط خلال نفس الفترة، وتمثل حوالي (3.0%) من الواردات العالمية خلال نفس الفترة.

2. جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (6.6) مليون دولار، تمثل (0.08%) كمتوسط من إجمالي الواردات العالمية، وتمثل (25.0%) من إجمالي الواردات العربية، وتلتها لبنان، والسعودية.

س. البند (1701): (سكر قصب أو سكر مشندر (بنجر) وسكرور قهي كجاوياً، بحالته الصلبة)

1. بلغت الواردات العالمية من البند (1701) حوالي (7.31) مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وبلغت الواردات العربية منه حوالي (6.5) مليون دولار سنوياً، وتمثل حوالي (17.8%) من إجمالي الواردات العالمية كمتوسط خلال نفس الفترة.

خ. البند (1601): (سجق (غليظ أو رفيع) ومنتجات مماثلة من لحوم أو من أحشاء وأطراف أو من دم حيواني، ومحضرات غذائية أساسها هذه المنتجات)

1. بلغ إجمالي قيمة الواردات العالمية من البند (1601) حوالي (3.4) مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وبلغت قيمة الواردات العربية منه حوالي (5.94) مليون دولار، تمثل حوالي (2.2%) كمتوسط من إجمالي قيمة الواردات العالمية منه خلال نفس الفترة.

2. جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث الواردات العربية من هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (24) مليون دولار، تمثل حوالي (6.0%) كمتوسط من إجمالي الواردات العالمية منه، وحوالي (3.25%) من إجمالي الواردات العربية منه كمتوسط للفترة 2010 - 2015م، تلتها كل من السعودية، ولبنان، والكويت، وسلطنة عُمان.

د. البند (1602): (محضرات لحوم وخلصات وأسماك وقشريات وأصناف أخرى محفوظة)

1. قدرت قيمة الواردات العالمية من البند (1602) حوالي (15) مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وبلغت قيمة الواردات العربية منه حوالي (7.393) مليون دولار، تمثل حوالي (2.6%) من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة. جاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث الواردات العربية من هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (87) مليون دولار، تمثل حوالي (6.0%) من إجمالي الواردات العالمية منه، وتمثل حوالي (22.1%) من إجمالي الواردات العربية منه كمتوسط للفترة 2010 - 2015م، تليها كل من الإمارات، والكويت، وقطر، ولبنان، والعراق.

ذ. البند (1603): (محضرات لحوم وخلصات وأسماك وقشريات وأصناف أخرى محفوظة)

1. بلغت قيمة الواردات العالمية من البند (1603) حوالي (196) مليون دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وبلغت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي (38.0) مليون دولار سنوياً كمتوسط خلال نفس الفترة، وتمثل حوالي (2.0%) من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة.

2. جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث الواردات العربية من هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (07.0) مليون دولار، تمثل حوالي (04.0%) من

2. جاءت الجزائر في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (857) مليون دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2010 - 2015م، وهي تمثل حوالي (2.7%) من إجمالي الواردات العالمية، وتمثل حوالي (15.2%) من إجمالي الواردات العربية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة، وتلتها كل من الإمارات، والسودان، ومصر، والمغرب.
- ش. البند (1702) : (سكر قصب أو سكر مشندر (بنجر) وسكروز هي كإوياً، بجالته الصلبة)
1. بلغت الواردات العالمية من البند (1702) حوالي 6.9 مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015، وبلغت الواردات العربية من هذا البند حوالي 160.7 مليون دولار سنوياً، وتمثل حوالي 2.3% من إجمالي الواردات العالمية كمتوسط خلال نفس الفترة.
2. جاءت مصر في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي 28.3 مليون دولار سنوياً، وتمثل حوالي 0.4% من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند، وتمثل حوالي 17.6% من إجمالي الواردات العربية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة، وتلتها كل من السعودية، والإمارات، والجزائر، وسوريا.
- ص. البند (1902) : (عجائن غذائية تحتوي على لحوم 20% أو أقل، وعجائن غذائية)
1. بلغ إجمالي قيمة الواردات العالمية من البند (1902) حوالي 8.5 مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015، وبلغت قيمة الواردات العربية منه حوالي 476.8 مليون دولار سنوياً، تمثل حوالي 5.6% من إجمالي الواردات العالمية كمتوسط خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي 75.4 مليون دولار سنوياً، تمثل حوالي 0.88% من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند، وتمثل حوالي 15.8% من إجمالي الواردات العربية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة، وتلتها كل من الإمارات، والصومال، والعراق، والكويت، وقطر.
- ض. البند (2009) : (عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر، غير مختمر وغير مضاف إليه مشروبات روحية، وإن أضيف إليه سكر أو مواد تحلية أخرى) :
1. قدر إجمالي قيمة الواردات العالمية من البند (2009) حوالي 16.2 مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010 - 2015، وبلغت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي 9.978 مليون دولار سنوياً، تمثل حوالي 7.4% من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي 292.4 مليون دولار سنوياً، تمثل حوالي 2.2% من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند، وتمثل حوالي 29.9% من إجمالي الواردات العربية من هذا البند خلال نفس الفترة، وتلتها كل من الإمارات، وسلطنة عُمان، ومصر، والكويت.
- ط. البند (2202) : (مياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية، المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو منكهة، ومشروبات أخرى غير كحولية، عدا عصائر الفواكه أو الخضر الناضجة في البند (2009))
1. بلغت قيمة الواردات العالمية من البند (2202) حوالي 15.8 مليار دولار سنوياً كمتوسط خلال الفترة 2010-2015م، في حين بلغت قيمة الواردات العربية من هذا البند حوالي مليار دولار سنوياً، تمثل حوالي 6.5% من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة.
2. جاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً من حيث واردات هذا البند، حيث بلغت وارداتها حوالي (203) مليون دولار سنوياً، تمثل حوالي (1.3%) من إجمالي الواردات العالمية من هذا البند، وتمثل حوالي 20% من إجمالي الواردات العربية من هذا البند كمتوسط خلال نفس الفترة، وتلتها كل من الإمارات، وقطر، والكويت، والأردن. ويوضح التحليل السابق أن الواردات العربية من كل بند من بنود القائمة (3) تمثل مبالغ صغيرة، وأن حصة الدول العربية لإجمالي الواردات العالمية منها محدودة أيضاً، ونفس الأمر ينطبق بالنسبة لواردات كل دولة عربية منفردة.
3. التجارة البينية العربية في بنود القائمة (3) : 11
4. بلغ إجمالي التجارة العربية البينية في بنود القائمة (3) حوالي (2.7) مليار دولار كمتوسط للفترة 2010 - 2015م، وهي تمثل حوالي (2%) من إجمالي التجارة العالمية في بنود تلك القائمة.
5. يمثل متوسط إجمالي التجارة العربية البينية في بنود القائمة (3) للفترة 2010 - 2015 م حوالي (2.7%) من إجمالي التجارة البينية العربية في جميع السلع، وهذا

واردتها من بنود القائمة (3)، وتعتبر تونس ومصر من أكثر الدول العربية مساهمة في الواردات الجزائرية من الدول العربية لبنود القائمة (3).

### 2. 3. 6 السعودية

تعتبر السعودية من أهم دول العالم استيراداً لسلع القائمة (3)، حيث تحتل مراكز متقدمة بين أهم دول العالم استيراداً لتلك السلع، ومعدل النمو في وارداتها من سلع القائمة (3) مرتفع مقارنة بالدول العربية الأخرى، وتعتمد السعودية على الدول غير العربية في توفير احتياجاتها من سلع القائمة (3) (باستثناء البنود 1602، 1701، 1902)، في حين تعتبر الإمارات الشريك الأكبر عربياً للسعودية في توفير احتياجاتها من سلع القائمة (3).

### 2. 3. 7 السودان

تعتبر السودان من الدول العربية الأقل استيراداً لسلع القائمة (3)، وتعتبر مصر من أهم الشركاء التجاريين لها بين الدول العربية في بنود هذه القائمة، بينما تعتبر دول جنوب شرق آسيا وتركيا من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة لسلع القائمة (3) من خارج الدول العربية.

### 2. 3. 8 الصومال

من خلال بيانات الشريك الأجنبي يتبين أن واردات الصومال من الدول العربية محدودة من سلع القائمة (3)، وغالباً ما تعتمد على دول الجوار في تلبية احتياجاتها منها.

### 2. 3. 9 جزر القمر

معظم بيانات التجارة الخارجية لسلع القائمة غير متاحة أو محدودة.

### 2. 3. 10 سلطنة عمان

تعتمد على دول الجوار في تلبية احتياجاتها من سلع القائمة (3)، وتعتبر الإمارات الشريك التجاري الأكبر لها بين الدول العربية في سلع القائمة (3).

### 2. 3. 11 قطر

تعتبر حصة الصادرات العربية من بنود القائمة (3) لقطر محدودة نسبياً، وغالباً ما تواجه الدول العربية منافسة شديدة من الدول غير العربية في السوق القطري بالنسبة لبنود القائمة (3)، وتعتبر الإمارات من أكبر الشركاء التجاريين العرب لها، بينما تعتبر فرنسا، والبرازيل وبعض دول جنوب شرق آسيا من أكبر الشركاء التجاريين غير العرب في تلبية احتياجات قطر من سلع القائمة (3).

### 2. 3. 12 الكويت

يوضح أن التجارة البينية العربية في بنود القائمة (3) تمثل نسبة محدودة من إجمالي التجارة البينية العربية، وهذا يعني أيضاً ضرورة تساهل الدول العربية بشأن قواعد المنشأ التفصيلية لها حتى تكتمل متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية،

وإذا تم النظر إلى تفاصيل التجارة البينية العربية ومعدلات النمو وغيرها من المؤشرات المتعلقة ببنود القائمة (3) لكل دولة من الدول العربية يلاحظ الآتي :

### 2. 3. 1 الأردن

تعتمد بشكل كبير على الدول غير العربية في تلبية احتياجاتها من بنود السلع الواردة بالقائمة (3)، وغالباً تعتمد على دول الاتحاد الأوروبي والبرازيل والهند في تلبية احتياجاتها الخارجية من السلع الواردة ضمن بنود القائمة (3)، وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأكبر للأردن في الواردات الأردنية من بنود القائمة (3).

### 2.3.2 الإمارات

تعتمد غالباً على الدول غير العربية في تلبية احتياجاتها من بنود القائمة (3) باستثناء البنود (1602، 1902، 2009)، وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأكبر لها، كما تعتبر دول جنوب شرق آسيا من أكثر دول العالم التي تعتمد عليها الإمارات في استيراد سلع القائمة (3).

### 2. 3. 3 البحرين

يمكن وصف وارداتها من بنود القائمة (3) أنها محدودة نسبياً مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، وتعتمد أكثر على الدول غير العربية في تلبية احتياجاتها من سلع تلك القائمة، حيث تعتبر دول جنوب شرق آسيا والبرازيل من أهم الشركاء التجاريين غير العرب للبحرين في بنود القائمة (3)، وتعتبر السعودية والإمارات من أهم المصدرين العرب لبنود القائمة إلى البحرين.

### 2. 3. 4 تونس

تعتبر تونس من أفضل الدول العربية في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الواردة بالقائمة (3)، وغالباً ما تواجه الدول العربية المصدرة لبنود القائمة (3) منافسة كبيرة داخل السوق التونسي رغم محدودية هذا السوق.

### 2. 3. 5 الجزائر

يعتبر اعتماد الجزائر على الدول العربية في احتياجاتها من سلع القائمة (3) محدوداً نسبياً (باستثناء البند 1902)، وتعتبر الجزائر من أهم دول العالم استيراداً للبند (1701)، حيث تحتل المركز السادس عالمياً، وتعتمد أكثر على دول الاتحاد الأوروبي والبرازيل في

وخصوصية بالنسبة لقواعد المنشأ، وذلك لأسباب تتعلق بتطبيق قواعد الصحة والصحة النباتية لحماية صحة الإنسان وحماية البيئة الزراعية.

2.4.2 إن الدول العربية تستطيع من خلال تسهيل تدفقات التجارة والاستثمارات البيئية أن تحقق نمو مستدام وتنمية شاملة يقودها التصدير، وذلك من خلال توفير فرص أكبر للنفذ المتبادل للصادرات العربية إلى الأسواق العربية، ومساندة السياسات التجارية التي تعزز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتساهم في جني ثمار التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية بصفة عامة ومع أهم الشركاء التجاريين، ومع الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

2.4.3 إن مصلحة الدول العربية تقتضي أن تنظر هذه الدول لقواعد المنشأ بصفة عامة ولقواعد المنشأ العربية بصفة خاصة من زاوية أوسع من زاوية الرقابة على تدفقات التجارة الخارجية، وأن تشمل هذه النظرة الزاوية الخاصة بتشجيع الاستثمارات العربية والاستثمارات العربية المشتركة والاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص العمل للحد من البطالة المتفاقمة لديها.

2.4.4 أهمية الاتفاق على قواعد المنشأ العربية التفصيلية من أجل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستفادة من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول العربية، وبدون هذا الاتفاق سيتم إفراغ منطقة التجارة الحرة العربية من مضمونها، وفتح الباب أمام حدوث تراجع عربي عن أمور تم الاتفاق عليها في هذا المجال، وتصيح قواعد المنشأ أداة لتقييد التجارة بين الدول العربية، ومن ثم جميع الدول العربية مطالبة بأن تستشعر خطورة تأخر الاتفاق على هذه القواعد وتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا المجال.

2.4.5 إن نجاح الدول العربية في تحقيق الاتفاق حول ما تبقى من قواعد المنشأ التفصيلية، وتطبيق هذه القواعد بشكل صحيح بعد الاتفاق عليها يتطلب تحقيق فهم مشترك وواضح وصحيح بين الدول العربية لأحكام قواعد المنشأ ودورها في إنجاح منطقة التجارة الحرة، وأهمية تبسيط وتنسيق هذه القواعد لصالح الدول العربية فرادى ومجموعة، وأن تمنح هذه القواعد للمنتجات العربية مزايا أكبر مما تمنحها الدول العربية للمنتجات غير العربية.

2.4.6 وجود حاجة ملحة لوضع جدول زمني وخطة بين الدول العربية لتنسيق قواعد المنشأ فيما بينها في ظل تعدد هذه القواعد وصعوبة التنسيق الفوري بينها، وذلك من أجل تسهيل نفاذ الصادرات العربية للأسواق العالمية، ولزيادة التجارة العربية البيئية في

تعتبر الكويت من الدول ذات الترتيب المتقدم نسبياً بين أهم دول العالم استيراداً لسلع القائمة (3)، ويقل اعتمادها على الدول العربية لتلبية احتياجاتها من سلع القائمة (3) وتعتبر السعودية من أكبر الشركاء التجاريين العرب للكويت في بنود القائمة (3)، بينما تعتبر فرنسا، ودول جنوب شرق آسيا والهند من أهم الشركاء التجاريين للكويت من خارج الدول العربية لبنود هذه القائمة.

### 2.3.13 لبنان

تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها من بنود القائمة (3) على الدول غير العربية، وتعتبر السعودية من أكبر الشركاء التجاريين، بينما يعتبر الاتحاد الأوروبي والبرازيل من أهم الشركاء التجاريين من خارج الدول العربية، وذلك بالنسبة لبنود القائمة (3).

### 2.3.14 مصر

يعتمد مصر على الدول العربية في تلبية احتياجاتها من سلع القائمة (3) محدوداً، وتعتبر البرازيل، والهند، وبعض دول الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لمصر من خارج الدول العربية في بنود القائمة (3).

### 2.3.15 المغرب

تعتبر الواردات المغربية من سلع القائمة (3) محدودة نسبياً مقارنة بباقي الدول العربية، ومن ثم فإن الواردات المغربية من الدول العربية من بنود هذه القائمة تكون محدودة نسبياً أيضاً، وذلك باستثناء البند 1701 الذي تعتمد فيه المغرب على البرازيل بشكل كبير.

### 2.3.16 موريتانيا

الواردات العربية والعالمية محدودة نسبياً من سلع القائمة (3).

### 2.4.4 أهم النتائج

من خلال تحليل الوضع الراهن لقواعد المنشأ العربية وتأخر الاتفاق على القواعد التفصيلية لبعض السلع الزراعية بالقائمة (3)، وفي ضوء استقراء التجارب الدولية في تبسيط وتنسيق قواعد المنشأ من أجل تنمية التجارة وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات التي يمكن البناء عليها لتحقيق الاتفاق بين الدول العربية على قواعد المنشأ التفصيلية وأهم هذه الاستنتاجات ما يلي :

2.4.1 إن قواعد المنشأ في غايتها الأهمية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومشتقاتها التي مصدرها في الغالب الصناعات الغذائية، حيث أن هذا القطاع له حساسية

الكبرى، أو قد يفتح الباب للتراجع عن أمور تم حسمها والاتفاق عليها في مجال قواعد المنشأ العربية، وفي ظل تبني الدول العربية هذا الخيار يُقترح القيام بالآتي :

أ. أن يصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً باعتماد جميع البنود التي تم الاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية لها لوضعها موضع التنفيذ.

ب. الاتفاق بين الدول العربية على فترة انتقالية لتطبيق قواعد المنشأ التفضيلية المتفق عليها ولتكن عامين، مع حث الدول العربية على توفيق أوضاعها وتحقيق التوافق حول القواعد التفضيلية لبنود القائمة (3) خلال هذه الفترة بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي ويحافظ على الصناعات العربية المنتجة لبنود القائمة (3)، ويمنع تمتع منتجات أطراف أخرى غير عربية بالمعاملة التفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ت. تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية لبنود القائمة (3) وفقاً للمواقف التفاوضية التي تبنتها كل دولة من الدول العربية واعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إمكانية تطبيق قواعد منشأ وفق الاتفاقات الثنائية العربية في هذا المجال، لحين الاتفاق على قواعد تفضيلية.

ث. سرعة دخول الدول العربية في مفاوضات حول تطبيق مبدأ تراكم المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية، مع مراعاة ما سيتم الأخذ به في المنطقة الأورومتوسطية في مجال تراكم المنشأ الكلي، وكيفية الربط في هذا المجال مع قواعد المنشأ وتراكم المنشأ في المنطقة الأورومتوسطية بحكم أن أغلب الدول العربية لها اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وتلتزم في علاقات معه بقواعد منشأ معينة.

2.5.2 المقترحات والآليات التي يمكن أن تحقق التوافق حول قواعد المنشأ القائمة (3):  
ج. دراسة حالة كل بند من بنود القائمة على حدة وفق البيانات التفضيلية المتوفرة لدى الدول العربية والتي لم تتوفر للمنظمة.

ح. أن تبدي كل دولة عربية مرونة الكافية في هذا المجال، مع عدم التشدد حول قواعد المنشأ للبنود التي لا تقوم الدولة العربية بإنتاجها أساساً، أو في حالة أن إنتاجها من تلك البنود ضعيف وليس له تأثير معنوي يذكر على القطاع الإنتاجي فيها.

خ. الأخذ بقاعدة المنشأ الأسهل طالما كان ذلك سيشجع الإنتاج والتصنيع في الدول العربية لبنود القائمة (3)، وسيشجع المنتجين لاستخدام مستلزمات إنتاج ذات منشأ عربي لإنتاج سلع هذه القائمة.

ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وفي ظل الاتفاقيات العربية الثنائية لتحرير التجارة.

2.4.7 إن التشدد في مجال قواعد المنشأ يؤثر على التقدم في إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، ويعرقل نفاذ الصادرات العربية لأسواق الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية، ويعطي فرصة للصادرات الأجنبية لإغراق الأسواق العربية والإضرار بالإنتاج في الدول العربية، كما أن هذا التشدد يضر بتدفق الاستثمارات العربية والعربية المشتركة بين الدول العربية.

2.4.8 إن إجمالي التجارة العربية في بنود القائمة (3) محدودة بالنسبة للتجارة العالمية في هذه البنود، كما أن التجارة البينية العربية في بنود القائمة (3) لا تمثل سوى 2.7% في المتوسط من إجمالي التجارة البينية العربية، ومن ثم فإن عدم الاتفاق حول قواعد المنشأ التفضيلية لهذه القائمة يعتبر أمراً هيناً يمكن تجاوزه بسهولة.

2.4.9 إن الدول العربية التي تتبنى تطبيق قاعدة المتحصل عليها بالكامل للسلع الواردة بالقائمة (3) هي الدول التي تطبق رسوم جمركية مرتفعة على هذه السلع عند استيرادها من الخارج، كما أن هذه الدول لديها صناعات محلية أعمق من غيرها وتسعى لحماية من خلال تبني هذه القاعدة.

## 2.5.2 التوصيات والآليات المقترحة

من الواضح أنه ليس هناك مبررات (مستندة على أرقام وبيانات تفصيلية) مقدمة من الدول العربية لتبرير مواقفها التفاوضية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لبنود القائمة (3)، كما أن الدول العربية لم تقدم البيانات التفصيلية التي طلبتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية في عمليات التفاوض، خاصة بيانات الإنتاج، وعدد المصانع ورأسالها، وعدد العالة بها، والعمليات الصناعية التي تتم على هذه المنتجات في الدول العربية، ليبقى المتاح هو طرح مقترحات عامة، وتوصيات وآليات محددة يمكن للدول العربية أن تأخذ بها من أجل الوصول إلى توافق حول قواعد المنشأ التفضيلية لبنود القائمة (3)، والجزء التالي من الدراسة يوضح ذلك.

2.5.1 الخيار الأمثل : عدم إعادة فتح باب التفاوض حول قواعد المنشأ للقائمة (3) :

وتجيز هذا البديل بأنه يوفر الوقت الذي يمكن أن يضيع بسبب إعادة فتح باب التفاوض دون التوصل لقرارات أو لنتائج فعلية جديدة، خاصة في ظل توقع أن تتمسك كل دولة بموقفها، وهو ما قد يؤخر استيفاء متطلبات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية

لا شك أن هناك أسباباً لذلك بعضها مهم لبعض الدول العربية، ففي هذا المجال يلاحظ أن هناك تفضيلاً من غالبية الدول العربية للقاعدة التي تشترط القيام بعمليات تصنيع لا تتجاوز فيها قيمة المواد المستخدمة من الخارج (40%) من سعر المنتج تسليم عند باب المصنع، وهذا يعني أن قيمة المواد المستخدمة والتي ليس لها صفة المنشأ يجب ألا تتجاوز (40%) من سعر المنتج عند باب المصنع، بمعنى آخر يجب أن تكون قيمة المكون المحلي في المنتج (المواد التي لها صفة المنشأ + العمالة... الخ) تمثل نسبة (60%) على الأقل من سعر المنتج عند باب المصنع، والملاحظ بالنسبة لبنود القائمة (3) أن هذا الشرط صعب تحقيقه لمعظم الدول العربية ولمعظم بنود القائمة (3)، لأنه يتطلب تصنيع عنصراً أساسياً يشكل خاصية المنتج النهائي وقيمة عالية كافية، وهذا ما يجعل بعض الدول العربية تميل لطرح نسب عالية للمكون الأجنبي ونسب أقل للمكونات المحلية، ولذلك فإن تحقيق التوافق بين الدول العربية في هذا المجال يمكن أن يتم من خلال الآتي :

4. تشكيل مجموعات عمل من الدول العربية تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتقوم كل مجموعة بدراسة حالة كل بند من بنود القائمة (3) على حدة، وتركز على التوصل للقواعد التي تساعد على تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج هذه السلع وزيادة الاعتماد على المكونات العربية كلما أمكن، ويمكن لكل دولة المشاركة في أكثر من مجموعة وتقديم مقترحات، مع مراعاة أن تقدم الدول الأعضاء المرونة اللازمة لتحقيق التفاهم المشترك والوصول إلى حلول وسط ترضي الجميع.

5. اختيار نسب للقيمة المضافة والمكونات المحلية تمثل تسوية بين المواقف التفاوضية للدول العربية، مثل اختيار نسبة (45%) كتسوية بين من يطرحون نسبة (40%) ومن يطرحون نسبة (50%) وهكذا، مع مراعاة أن تكون هذه النسب قريبة من واقع إنتاج وتصنيع منتجات القائمة رقم (3) في الدول العربية، وخاصة العمليات التصنيعية التي تعطي المنتج خاصيته الأساسية.

6. استخدام أوزان التجارة الخارجية للدول العربية لترجيح مواقفها بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لكل بند من بنود القائمة (3).

7. إعطاء مرونة لشهادة المنشأ العربية لبنود القائمة (3)، من خلال إهال الأعمال التي تتم خارج الدولة المصدرة في حالة ما إذا كانت نسبة القيمة المضافة لها أقل من نسبة 10% من سعر البيع مثلاً (ويمكن التفاوض حول هذه النسبة من قبل الدول العربية

د. دراسة إدخال عنصر العمالة العربية العاملة في إنتاج بنود هذه القائمة كعنصر محفز ومشجع لتسهيل وتبسيط قواعد المنشأ التفضيلية لبنود هذه القائمة، حيث ستكون هناك منفعة متبادلة بين الدول العربية في هذا المجال، حيث أن الأثر الإيجابي لتحويلات العمالة العربية في البلاد العربية يفوق كثيراً التحويلات المترتبة على التجارة البينية مع الدول العربية لعدد كبير من هذه الدول.

ذ. عدم تطبيق قاعدة عدم رد الرسوم (الدروباك) وتطبيق الضريبة الثابتة، والتدرج في تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية. وفق هذا المقترح يتم الآتي في المدى المتوسط :

1. سماح الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمنتجين والمصدرين بالحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع بنود القائمة (3) من خارج منطقة التجارة الحرة العربية بشكل أكثر سهولة.

2. إعطائهم فرصة للتكيف وتوفيق الأوضاع مع قواعد المنشأ التفضيلية المحكمة التي تحقق التكامل الاقتصادي الأشمل.

3. السماح برد الرسوم الجمركية والضرائب التي لها تأثير مماثل خلال الفترة الانتقالية، وذلك لتجنب التأثير على الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية في مجالات القائمة (3)، وتطبيق الضريبة الثابتة كإجراء مؤقت خلال هذه الفترة مع وجود خيارات لمد فترة هذا الإجراء، وهو نظام سيعمل على تقليل المنازعات المحتملة بين الدول العربية بسبب عملية المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية المماثلة. وهذا يعني أن الدول العربية يمكنها تطبيق ترتيبات خاصة لرد الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها أو أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل تفرض على المواد التي ليس لها صفة المنشأ وتستخدم في تصنيع منتجات القائمة (3) ليكون لها صفة المنشأ، مع حجز نسبة يتفق عليها من الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة في القائمة رقم (3)، وسريان ذلك حتى تاريخ محدد، مع جواز مراجعة ذلك بين الدول العربية لمد العمل بها، وهذا النظام في حالة الأخذ به سيكون أكثر مواءمة للظروف في الدول العربية، وسيكون مرضياً إلى حد ما لأغلب الدول العربية.

ث. تحديد النسب المئوية للقواعد على أساس القيمة المضافة :

من الملاحظ في مواقف الدول العربية بشأن قواعد المنشأ لبنود القائمة (3) تفاوت النسب التي تتبناها الدول بخصوص القيمة المضافة اللازمة لاكتساب المنتجات من هذه البنود لصفة المنشأ، والسؤال المطروح هنا لماذا يتم اختيار نسب معينة ؟.



2. مساعدة الدول العربية لتطوير قدراتها التفاوضية ومساعدتها في مجال تقييم آثار تطبيق قواعد المنشأ في إطار الاتفاقيات التي توقعها مع الشركاء التجاريين وتأثير ذلك على علاقاتها مع دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3. سرعة بناء شبكة معلومات بين الدول العربية لتسهيل عملية تتبع منشأ المواد الخام لتساعد الدول العربية في تطبيق مبدأ تراكم المنشأ في المرحلة القادمة بعد الاتفاق على القواعد التفصيلية.

4. قيام كل دولة عربية بإنشاء كيان مؤسسي مركزي لقواعد المنشأ، على أن يقوم هذا الكيان بالمهام التالية :

ج. وضع إجراءات لتنفيذ قواعد المنشأ التفصيلية العربية، والتنسيق بينها وبين قواعد المنشأ مع الشركاء التجاريين من غير الدول العربية.

ح. إعداد الكتيبات والإرشادات التوعوية بخصوص قواعد المنشأ التفصيلية وتوزيعها على قطاع الأعمال، والرّد على الاستفسارات في هذا المجال.

خ. التواصل مع الجهات المسؤولة عن الجمارك، والتواصل مع المنتجين والتجار في هذا المجال.

د. إبداء الرأي في القضايا المقدمة للمحاكم وحمايت التحكيم بشأن قواعد المنشأ، وذلك بعد فحص وثائق هذه القضايا.

ذ. المشاركة في رسم السياسات الوطنية الصناعية والتجارية وسياسات التكامل الاقتصادي مع الشركاء التجاريين، وذلك لتوجيه متخذ القرار نحو قواعد المنشأ التي تساهم في تحقيق هذا التكامل وتعمل على تسهيل التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين.

ر. تقديم دورات تدريبية للعاملين في الجمارك ولجميع الكوادر التي يتصل عملها بقواعد وشهادات المنشأ.

ز. التنسيق مع الكيانات المماثلة في الدول العربية والدول الأخرى للتغلب على أي مشاكل أو شكاوى خاصة بقضايا المنشأ بين الدول العربية وبعضها البعض، وبين الدول العربية وغير العربية.

5. وضع خطة زمنية لإعداد الدول العربية لتكون قادرة على تنفيذ قواعد المنشأ التفصيلية : وتوضح في هذه الخطة الإجراءات والمهام التي يجب على الهيئات المعنية والمنتجين والمصدرين القيام بها ليكونوا قادرين على تنفيذ قواعد المنشأ التفصيلية وذلك خلال مدة زمنية محددة.

للاتفاق على نسبة محددة يتوافق عليها الجميع)، ويمكن تطبيق هذه النسبة على جميع بنود القائمة (3) أو على بعضها حسب اتفاق الدول العربية.

8. اقتراح استخدام الدول العربية للوزن وليس للقيمة عند تحديد المنشأ لبنود القائمة (3)، حيث يمكن تحديد الوزن بسهولة بغض النظر عن تغير القيمة، كما أن القيمة عرضة للتغير بسبب العديد من العوامل مثل تقلبات أسعار الصرف، وتغير الأسعار من وقت لآخر خاصة للسلع الزراعية.

9. قيام الدول العربية بتطبيق قاعدة اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية ذات التوافق بين الدول العربية بنسبة 80% فأكثر على بنود القائمة (3)، وهي القاعدة التي تم إقرارها في قمة الدوحة بغرض تسهيل الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية، وكذلك مطالبة الدول العربية بتحسين مساراتها التفاوضية حول بنود هذه القائمة.

10. اتفاق الدول العربية على ضرورة تخفيف الطابع التقليدي لقواعد المنشأ، وذلك من خلال تطبيق قواعد التسامح الدنيا في قواعد المنشأ التي تحكم التجارة بينها، وخاصة بالنسبة لبنود القائمة (3).

11. النظر في إمكانية السماح للدول العربية الأقل نمواً بفرض ضرائب داخلية مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات لتعويض فقدانها الحصيلة الجمركية بسبب تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية على السلع الزراعية لبنود القائمة (3).

1. توصيات عامة لتحقيق التطبيق الفعال لقواعد المنشأ العربية التفصيلية :

بعد التوصل لتوافق عربي حول ما تبقى من قواعد المنشأ التفصيلية العربية خاصة لبنود القائمتين (2)، (3) من المهم أن تبادر الدول العربية لاتخاذ عددٍ من الإجراءات لضمان التطبيق الفعال والسهل لقواعد المنشأ العربية التفصيلية بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ويعزز من فرص نمو التجارة العربية البينية والاستثمارات المشتركة، ويعمق الصناعة والإنتاج في القطاعات الصناعية العربية، ومن أهم الإجراءات المقترحة في هذا المجال ما يلي :

1. لا بد للدول العربية من تجاوز التناقضات والتحديات المرتبطة بقواعد المنشأ المعقدة والمتشعبة (سواء في الاتفاقيات الثنائية، أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو في الاتفاقيات التجارية مع الأطراف غير العربية)، والتي لا تحقق مصالح المنتجين والمصدرين في الدول العربية.

6. الاستفادة من التوجهات الراهنة لقواعد المنشأ في المنطقة الأورومتوسطية.
7. الملاحظ في المفاوضات الجارية حالياً بشأن قواعد المنشأ الأورومتوسطية أن معظم الدول العربية وغير العربية المشاركة فيها تتبنى الآتي :
  - س. السماح باستخدام نسبة مكون ليس له صفة المنشأ في حدود 50% في بعض البنود، خاصة تلك البنود التي تحتاج لعمليات تصنيع تعطي المنتج خاصيته الأساسية.
  - ش. مطالبة الاتحاد الأوروبي بعدم وضع قواعد منشأ متشددة لا تخدم التكامل الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية ولا تتوافق مع الواقع الاقتصادي في دول المنطقة، وفي هذا الإطار يتم مطالبة الاتحاد الأوروبي بعدم التشدد في قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات التي لا يقوم بإنتاجها.
  - ص. عدم تفضيل استخدام نظام المصدر المسجل (REX) المقترح من جانب الإتحاد الأوروبي خوفاً من التلاعب في شهادات المنشأ، واشترط أن تكون شهادة المنشأ معتمدة من سلطات الجمارك لكل دولة.
  - ض. تفضيل استخدام معيار الوزن وليس معيار السعر عند استخدام السكر الذي ليس له صفة المنشأ في الصناعات الغذائية، وذلك بسبب التقلبات الدائمة للأسعار العالمية للسكر.
  - ط. تفضيل استخدام قاعدة تغيير البند الجمركي في بعض الحالات من باب التيسير، مثل حالة زيوت الطعام، حيث لا يشترط الحصول بالكامل على بذور دوار الشمس لاكتساب زيوت الطعام المصنوعة منها صفة المنشأ.
  - ظ. المطالبة بأن تكون المنتجات الزراعية المستخدمة في صناعة منتجات أخرى مثل المكسرات والذرة والأرز متحصل عليها بالكامل وعدم الاكتفاء بمجرد تغيير البند الجمركي.
- ومن ثم فإن قواعد المنشأ الأورومتوسطية تتجه نحو تحقيق مزيد من المرونة ومزيد من التبسيط، وهذا أمر مطلوب في قواعد المنشأ العربية، وإذا كانت الدول العربية المشاركة في المنطقة الأورومتوسطية ستتبني هذه المرونة وهذا التبسيط في قواعد المنشأ التي تنظم علاقاتها مع دول هذه المنطقة، وعليه فإن الدول العربية في حاجة لتبني هذه المرونة وهذا التبسيط في قواعد المنشأ العربية بصفة عامة وفي قواعد المنشأ التفصيلية لبنود القائمة (3) بصفة خاصة.

#### قائمة المصادر

أ. مراجع باللغة العربية

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد (35)، 2016م.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي - 2015، 2016م
3. البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، تقرير عن التنمية - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : من الصحة الاقتصادية في العالم العربي : الطريق إلى التكامل الاقتصادي، تقرير عن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لشركة دوفيل، تقرير عام، مايو 2012.
4. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2016 - 2015، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير الثاني والعشرون، أبريل 2015.
5. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المجالات المتاحة للزراعة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عمان نوفمبر 2014.
6. منظمة التجارة العالمية، أبريل 2015. محسن أحمد هلال، قواعد المنشأ والتقييم الجمركي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.
7. نهال مجدي المغربل، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقات الشراكة الأوروبية - العربية : الآثار المتوقعة على منطقة التجارة الحرة العربية، معهد التخطيط العربي، 2007م.
8. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاجتماع الخامس على مستوى كبار المسؤولين لمناقشة قواعد المنشأ التفصيلية غير المتفق عليها في الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التقرير والتوصيات، القاهرة 14-16، يونيو 2015.
9. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة التجارة والاستثمار والمال، تقرير وتوصيات اللجنة الفنية لقواعد المنشأ، الاجتماع الثالث عشر، القاهرة 26-30 أغسطس 2007.
10. بن داويدة وهبية، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر 2012.
11. المفوضية الأوروبية، مستقبل قواعد المنشأ التفصيلية، وقواعد المنشأ في الأنظمة التجارية التفصيلية، توجهات المستقبل، وثيقة المفوضية الأوروبية، مارس 2005.
12. الاكتناد، العملة والنظام التجاري الدولي، قضايا مرتبطة بقواعد المنشأ، وثيقة الاكتناد، مارس 1998، نقلاً عن الموقع الإلكتروني :  
www.unctad.org/fr/docs/poitcdtsbd2.fr.pdf
13. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردنية :  
http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39

#### أ- مراجع باللغة الانجليزية :

1. Falvey, R. and Reed, G, Rules of origin as commercial policy instruments, working paper (1997-20), Economic policy Research unit, Copenhagen business school.
2. Hoekman, B, Rules of origin for goods and services : conceptual issues and economic considerations, CEPR Discussion papers no 821, 2002.
3. Doing Business, world Bank, 2016.  
http://www.trademap.org.

#### الهوامش

1. تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكبار المسؤولين ولجنة قواعد المنشأ خلال الفترة 15/16-11-2015 بمقر جامعة الدول العربية- القاهرة.
2. Hoekman, B, Rules of origin for goods and services : conceptual issues 2002and economic considerations, CEPR Discussion papers no 821,

3. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2016 - 2015، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير الثاني والعشرون، أبريل 2015
4. منظمة التجارة العالمية، أبريل 2015. محسن أحمد هلال، قواعد المنشأ والتقييم المبركي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.
5. Falvey, R. and Reed, G, Rules of origin as commercial policy instruments, working paper (1997-20), Economic policy Research unit, Copenhagen business school.
6. البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، تقرير عن التنمية - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : من الصحة الاقتصادية في العالم العربي : الطريق إلى التكامل الاقتصادي، تقرير عن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لشراكة دوفيل، تقرير عام، مايو 2012.
7. بن داودية وهيبية، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر 2012.
8. نهال مجدي المغريل، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقات الشراكة الأوروبية - العربية : الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة، معهد التخطيط العربي، 2007م.
9. المفوضية الأوروبية، مستقبل قواعد المنشأ التفصيلية، وقواعد المنشأ في الأنظمة التجارية التفصيلية، توجهات المستقبل، وثيقة المفوضية الأوروبية، مارس 2005.
10. حسبت بمعرفة الباحث من [http : //www. trademap. org](http://www.trademap.org)
11. المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من [http : //www. trademap. org](http://www.trademap.org)